الحوار.. والفساد السياسي

منذ أمد ليس بالقصير والبلد يعيش حالة من الانهاك والاعياء بسبب احزابه السياسية.
ففي الوقت الذي تعمل الاحزاب السياسية في العالم لصالح بلدانها وشعوبها نجد ان بعض الاحزاب اليمنية تحولت الى هيئات ولجان لا تخدم إلا انفسها وفقاً لمصالح وأجندة خارجية توجهها كيفما تريد ولو على حساب الشعب والوطن ومصالح المجتمع.
انه الفساد السياسي والحزبي ليس غيره خناق للديمقراطية والتنمية، فساد سياسي يتمثل باحزاب لاتفرق بين معارضة الوطن والشعب والثوابت الوطنية وبين معارضة الحزب الحاكم.. تفرط الى حد الثمالة في الاستخدام الضوضي لما لديها من سلطات وحريات وحقوق دستورية وقانونية للاضرار بالثوابت الوطنية مما انعكس سلباً على فرص النمو الاقتصادي والاجتماعي والسلم الأهلي.

استطلاع/ محمود الحداد

وامام كل هذا المشهد هناك وطن يتالم من احزاب فاسدة لاتقدم له سوى الأزمات.
من هذه الزاوية تكمن اهمية وضع الاحزاب والتنظيمات السياسية تحت منظار النقد خاصة بعد ان اوصلت البلاد الى ما هو عليه من فوضى واعمال تخريب وتمرد وارهاب هنا وهناك.
فقط.. من المسئول عما يجري وكيف ينظر المهتمون والباحثون الى تعامل الاحزاب تجاه قضايا اليمن وما تأثير الفساد السياسي على التنمية والاستقرار في بلادنا. تساؤلات نطرحها امام نخبة من السياسيين والباحثين لعلهم يدقون بما تبقى في الجرس من أصوات تحذر الجميع من مخاطر التمادي في العناد والاستكبار.

مؤشر ضعف

في البدء دعا الباحث والخبير في السياسة عبدالغني الارياني الى اجماع وطني لمواجهة التحديات الخطيرة التي تواجهها البلاد.
مشيراً إلى ان واقع الاحزاب وسياسة العناد والمكابرة هو الفساد الذي فرغ العملية السياسية والديمقراطية محتواها ويهدد أمن وتنمية البلاد.
وقال: ان الفساد بصفة عامة هو اصل جميع الشرور الاجتماعية في العالم النامي وهو مؤشر عن ضعف واوجه قصور النظم السياسية.
واوضح ان البلاد تمر بازمة حقيقية تهدد حاضرها ومستقبلها ولذلك لابد للمصداقية ان تسود وان يخلص الجميع نواياهم لصالح اليمن ارضاً وانساناً.
وفيما يخص مطالب المشترك بخصوص تطبيق اتفاق فبراير قال الارياني ان تلك الشروط غير منطقية.. وحمل مسئولية عدم اتفاق شركاء الحياة السياسية الحزب الحاكم، حيث يرى ومن وجهة قناعته الشخصية انعدام جدية المؤتمر في جولات الحوار السابقة.

حوار الظلام

وفي سياق متصل أوضح استاذ العلوم السياسية بجامعة الحديدة الدكتور حميد المخلافي ان احزاب اللقاء المشترك لاتحاور وانما تفاوض على مصالح خاصة بها، ولم يكن هدفها التنمية والاستقرار للبلاد.
واضاف: انها اذا ما تعاملت مع الحوار فانها تريد ان ترفعه غير انه اجاب قائلاً: انه الهروب ليس إلا.. والتلكؤ وعدم الالتزام والجدية بقضايا الحوار.
وأردف قائلاً: ان عدم موافقة احزاب المشترك على تطبيق اتفاق فبراير والدخول بجدية في مؤتمر الحوار الوطني الذي دعا اليه فخامة الرئيس يؤكد بما لايدع مجالاً للشك ان لهذه الاحزاب مطالب محددة قد لاندركها نحن وهذه المطالب لن تتحقق وفقاً للوسائل المعروفة.
وانما سيحصل عليها اذا ما حاورت في الظلام معتمدة بذلك على سماحة الرئيس بحيث تأخذ ماتريد.
وكشف المخلافي ان احزاب المشترك تريد ان تصل الى السلطة ليس بواسطة الجماهير وصناديق الانتخابات وانما بواسطة السلطة نفسها، واذا ما تعذر ذلك فانها ستلجأ كعادتها الى التحريض على الفوضى وتشجيع النعرات المناطقية والطائفية والحزبية.

هدر الإمكانات

من جهته استشعر الكاتب والباحث الاقتصادي الدكتور احمد البواب عمق الخلافات السياسية وتاثيرها على حاضر ومستقبل البلاد.
وحاول من خلال مشاركته في هذا الاستطلاع دق ناقوس الخطر بعد فشل جولات الحوار بين الاحزاب السياسية، مشيراً إلى ان المماحكات السياسية بين الاحزاب قد اوجدت بيئة خصبة للصراعات وعدم الاستقرار مما انعكس سلباً على فرص النمو الاقتصادي للبلاد.
ونبه البواب ان بقاء اليمن تحت طائلة المماحكات السياسية ادى الى تفويت الفرص المواتية لرفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي وتوفير سبل العمل المنتج لبلادنا، اضافة الى انها كلفت الخزينة العامة المليارات من الريالات.
وأضاف ان المشاكل التي ظهرت على الساحة اليمنية نتيجة تقاعس الاحزاب عن دورها في تهيئة الاجواء للاستقرار وذهاب البعض الى دعم ومساندة الفوضى والخارجين على القانون نكاية بالسلطة والحزب الحاكم.
وقال الدكتور البواب: ان احزاب المعارضة المنطوية تحت اللقاء المشترك لم تدرك ان فتح باب الصراعات وتشجيع الفوضى والتخريب سيتسبب في هدر الامكانات الاقتصادية بسبب تخصيص جزء من الناتج المحلي للانفاق العسكري مما يؤدي الى ضعف برامج الاصلاحات الاقتصادية واخفاق سياسات التنفيذ الاقتصادية. وتطرق الى عبارة لفخامة الرئيس قالها في أحد خطاباته حول الحسم العسكري في شان المتمردين الحوثيين حين قال: «سنشيد المتارس بدلاً من تشييد المدارس» وذلك اشارة منه الى ان الواقع فرض عليه ذلك بحسب مايمليه عليه الدستور اذ سيحاسبه اذا ما فرط في الدفاع عن امن واستقرار وسيادة البلاد وهو ماض عليه العهد واليمين التي قدمها عند توليه مناصب الحكم. ودعا الدكتور البواب والذي يشغل الآن منصب مدير عام علاقات اعرق واقدم بنك في اليمن هو البنك اليمني للانشاء والتعمير جميع فرقاء الحياة السياسية الى الخروج من الدوامة التي وقعوا في شراكها وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الشخصية والحزبية للجلوس على طاولة للحوار الجاد والبناء بحيث يكون سقفه الثوابت الوطنية.□

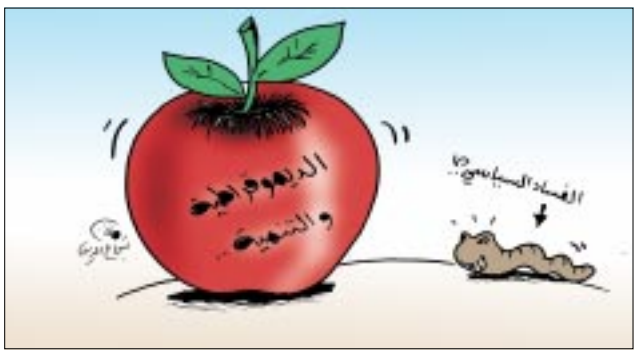

عبدالغني الارياني: شروط المشترك لتنفيذ اتفاق فبراير غير منطقية

د. المخلافي متسائلاً: لجنة حميد.. هل هي بديل للمشترك؟

د. البواب: المماحكات انعكست سلباً على التنمية

من سياسي الى حوار شخصي يرتبط بمصالح فئة معينة، ليس لعامة الشعب فيه ناقة ولا جمل.
واستدل المخلافي بكونها تقدمت الى الحوار تحت مسمى الجديد هو لجنة الحوار الوطني..
متسائلاً: هل سيتم التعامل مع هذه اللجنة كحزب جديد ام ماذا؟

مسئول أممي ينفي تقديم مساعدات نقدية لبلادنا لاستيعاب اللاجئين

«الميثاق» - بليغ الحطابي

نفى مسئول المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في بلادنا أن تكون المفوضية تقدم دعماً مادياً للحكومة اليمنية كمساعدة لأجل استيعاب الاعداد الكبيرة من اللاجئين من القرن الأفريقي مؤكداً في ذات الوقت أن ما يقدم من مساعدات يندرج في أنشطة إنشاء المخيمات وتوفير المراكز الصحية والحماية الآمنة للاجئين الذين يتم تسجيلهم في المخيمات.

وقال سامي الحدادي في اللقاء المفتوح للصحفيين مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين الذي عقد السبت مع نقابة الصحفيين: إنه لا يوجد إلى اليوم أرقام أو إحصائيات تؤكد اعداد اللاجئين الصوماليين الحقيقة في اليمن وأن الأرقام التي يتم تناولها عبارة عن أرقام تقديرية ليس إلا.

وأوضح أن مفوضية الأمم المتحدة للاجئين رفعت الدعم لفرع في اليمن ٣,٥ مليون دولار إلى ٣٣ مليون دولار خلال العام الماضي والحالي وذلك لمساعدتها في مواجهة أعباء تدفق اللاجئين الأفارقة إليها من خلال توفير المراكز الصحية والمخيمات وغيرها من الأنشطة كالعيادات والتدريب.

من جانبه قال الدكتور عصام المحبشي عضو اللجنة الوطنية للاجئين ومسئول اللاجئين بوزارة الخارجية :إن اليمن تتحمل اعباء اللاجئين منذ أكثر من عشرين عاما وأن اللاجئين من الصومال ليسو لاجئي مخيمات وانما هم لاجئون حضروا يعيشون مثلهم مثل أبناء الشعب اليمني ..مؤكدا أن اليمن فتح عدة مراكز لتسجيل كل اللاجئين وبالذات في عدن ولحج وأمانة العاصمة لمعرفة الرقم الحقيقي لأعدادهم ..مشيرا إلى أن التوقعات تؤكد أن هناك أكثر من ٧٤٠ ألف لاجئ صومالي في بلادنا.□

نواب لـ«الميثاق»:

على البرلمان البدء بتنفيذ اتفاق فبراير

انتقد عدد من اعضاء مجلس النواب اداء مجلسهم وعدم تعامله الجدي مع اتفاق فبراير الموقع بين المؤتمر الشعبي العام والاحزاب السياسية الممثلة في المجلس العام ٢٠٠٩م كونه اتفاقاً قانونياً ودستورياً تم تحت قبة البرلمان.

صنعاء، فيصل عساج

وأكدوا ان مجلس النواب لديه الصلاحيات الكافية التي تمنحه حق تنفيذ الاتفاق سواء اتفقت الاحزاب الموقعة أم لم تتفق لانه مرتبط باستحقاقات دستورية وقانونية ضرورية التنفيذ.
وطالب اعضاء البرلمان الاحزاب السياسية بالالتزام واحترام القوانين والنصوص الدستورية ومنها «اتفاق فبراير» والتضافر الوطني من أجل مصلحة الوطن والمواطن والنأي بها عن الخلافات والمكايدات الحزبية.

□العجي

□المعمري

الحفاظ على كيان المجلس معني بأعضائه وليس بالأحزاب

وقال النائب سنان العجي مقرر اللجنة الدستورية بالمجلس ان نصف المدة مرت ولم يبق إلاّ القليل على موعد الاستحقاق الدستوري القادم والانتخابات النيابية (ابريل ٢٠١١م)، مؤكداً ضرورة العودة الى طاولة الحوار لتنفيذ الاتفاق.. واضاف محذراً: مالم فالمجلس سيلجأ مضطراً الى استخدام حقه القانوني في تنفيذ الاتفاق دون رغبة الموقعين عليه، كونه ممثلاً للشعب وليس ممثلاً للاحزاب السياسية.

□شائف

فيما اعتبر النائب علي المعمري مشكلة البرلمان انه لايمارس دوره الحقيقي في الحياة السياسية والعامة بل يمارس- حسب قوله- دور التابع.. مؤكداً على ضرورة الخروج من هذه الصورة النمطية والبدء بتنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م حتى لانصل الى فراغ دستوري.. كون البرلمان من وجهة نظره هو المشرف عليه والمعني بتطبيقه وعلى اعتبار ان معظم بنود الاتفاق مرتبطة بالبرلمان.
ويتفق النائب خالد شائف مع ماسبق محملاً في الوقت ذاته البرلمان مسئولية وصول البلاد الى حالة من الفراغ الدستوري وعدم المضي في تطبيق الاصلاحات السياسية المتمثلة في الانتخابات البرلمانية القادمة ولجنة الانتخابات.. مطالباً جميع كتل المجلس بالابتعاد عن المماحكات والعمل وفق المصلحة العامة وليس المصلحة الذاتية الحزبية.
وخلص النائب فؤاد واكد بتأكيده على ضرورة التزام المجلس بتنفيذ القوانين والاتفاقات الدستورية بعيداً عن الانتماءات السياسية والحزبية.
واضاف: على رئاسة المجلس ورؤساء الكتل البرلمانية المضي في تنفيذ بنود اتفاق فبراير بالحوار داخلياً دون الحاجة الى اتفاق الاحزاب السياسية وتنفيذ الاجراءات القانونية والدستورية وإبداء المرونة اللازمة خاصة في ظل المرحلة الراهنة التي يمر بها الوطن والتي تتطلب تكاتف وتعاضد جميع قواه الحية.. وان تعمل كسلطة تشريعية منتخبة من الشعب وتتحمل مسئوليتها بشجاعة لتجاوز المخاطر المحدقة بالبلاد.□

□واكد

ماذا بعد مؤتمر لندن؟

د.عبدالعزيز الشعيبي*

لاشك ان المؤتمر المنعقد في لندن الداعم لليمن على المستوى الاقتصادي والسياسي انما جاء نتيجة ثمرة لجهود القيادة السياسية ولعبها دوراً متميزاً في ادارة السياسة الخارجية فحولت انظار الدول الكبرى من نظرة سلبية الى نظرة ايجابية ليس ذلك فحسب وانما أوجدت الرغبة الكاملة لديها لمساعدة بلادنا، ليس ذلك فحسب بل ايضاً الضغط على دول العالم للسير في الاتجاه نفسه.
ويمكن استخلاصه أيضاً ان قضية الارهاب قضية دولية وبالتالي كان هناك ادراك من الدول المؤتمرة في لندن ان هذا التحدي لاينبغي ان تواجهه بلادنا بمفردها بل هو مسئولية دولية، فعندما يساعد العالم اليمن، وهو في نفس الوقت يساعد نفسه في القضاء على هذه الاشكالية المتمثلة بالارهاب الدولي.
وإذا كانت قد قُدمت هذه المساعدات أو تم الوعد بتقديمها فإنه ينبغي على حكومتنا الاستفادة القصوى منها وذلك من خلال التركيز على اهم المشروعات التي تستوعب تلك المساعدات خصوصاً في مجال البنى الاساسية او مايسمى بالتحتية.. ومن هنا لابد من التأكيد على عمل دراسات الجدوى للمشروعات ذات الأولوية على ان يكون هناك نوع من التوجه الصارم للقضاء على بقايا عناصر الفتنة او مثيري الصراعات حتى لاتقوم وتصبح حقيقة واقعة ومن ثم تستدعي تدخلاً اقليمياً او دولياً كما يرمي البعض لذلك.
ولابد من التركيز في المرحلة القادمة على الموضوع الاقتصادي بكل جوانبه المختلفة وبمعنى آخر ان مسالة الاستثمار والادخار، ويتاتى ذلك من خلال جانبين الأول يتمثل في الجانب الامني الذي ينمو فيه الاقتصاد ويجذب اليه الكثير من الاستثمارات والاوعية الادخارية اللازمة للقيام بعملية النمو، والثاني يتمثل في الجانب القانوني أي تفعيل كل القوانين المحفزة للاستثمار والادخار بما في ذلك ايجاد مواد قانونية تمكن الاستثمار من العمل بكل سهولة، وتحفظ الحقوق والواجبات.
على ان يتم ذلك في ضوء اجراءات ميسرة ودقيقة تمكن المتعامل معها من الوصول الى غايته في وقت محدود لان التنافس اليوم أصبح على أشده وخصوصاً في تقديم التسهيلات الجاذبة.
وختاماً يمكن القول ان المؤتمر قد جاء بنتائج طيبة يمكن ان تحقق بعضاً من المكاسب التي يتطلع اليها الجميع.. وهنا لابد من التأكيد ان تلك المساعدات لاتخص الرئيس ولا المؤتمر الشعبي العام وانما تخص اليمن وافراد الشعب جميعهم.. ونتمنى من القوى السياسية الاخرى في الساحة الاستفادة القصوى من تلك المساعدات لا ان توضع العراقيل المختلفة أو المختلقة التي سوف نخسر فيها جميعاً هذه المكاسب.□

* رئيس جامعة إب

مؤتمر «نافذة على اليمن 2010م» في مايو

■ تنظم جامعة صنعاء ومركز سبأ للدراسات الاستراتيجية وجمعية الدراسات العربية والإسلامية بجامعة اكستر البريطانية خلال الفترة (١٧ - ١٩) مايو القادم مؤتمر «نافذة على اليمن ٢٠١٠م - الهوية، الاقليمية، والعولمة» بالتزامن مع حلول الذكرى العشرين للوحدة اليمنية.
وقال الدكتور احمد الكبسي- نائب رئيس جامعة صنعاء - إن المؤتمر يهدف الى ابراز المنجزات التاريخية واثارة النقاشات حول التحديات الحالية منها والمستقبلية التي تواجه الشعب اليمني والحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع اقتصادياً وسياسياً ودينياً. واشار الكبسي في مؤتمر صحفي بجامعة صنعاء- الثلاثاء الى ان أهم محاور المؤتمر- الذي ينظم على مدى ثلاثة ايام- الوحدة اليمنية واثرها في تحقيق الاستقرار الاقليمي، والتعددية السياسية والثقافية كهوية يمنية، والديمقراطية في اليمن وتحولاتها التاريخية والتطور الاجتماعي والسياسي والموروث المؤسسي واخلاقيات العمل الاعلامي والتعامل مع الأزمات، والمياه من الجمعيات التعاونية الى التنظيم الحكومي، ودورها في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والقطاع الخاص ودوره في وضع الاستراتيجيات واستراتيجيات الامن الاقليمي. واوضح الكبسي ان المؤتمر سيسلط الضوء من قبل الخبراء الدوليين والاقليميين والمحليين على العديد من القضايا التي تواجهها اليمن حاضراً ومستقبلاً على صعيد الهوية الوطنية والمؤشرات الاقليمية والدولية خاصة منها تحولات العولمة وانعكاساتها على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستحقاقات التي تواجه اليمن على صعيد المجتمع الدولي.□

□ د. أحمد الكبسي

حفريات تكشف مقابر جماعية بعدن

عدن- سالم العسكري

قادت أعمال الشق والسلفتة الجارية لشوارع وحدة وديع حداد السكنية بالمنصورة محافظة عدن إلى الوصول لحفريات غير مألوفة وجد فيها سراديب آثارت استغراب المواطنين عن طبيعتها وتاريخها.
ورجحت مصادر مطلعة في المنصورة ان تكون تلك الحفريات التي توقف العمل عند ظهورها، لمقابر جماعية لضحايا الصراعات السياسية وأبرزها أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م.
وأفاد «معين العاقل» عضو لجنة الخدمات لمحلي مديرية المنصورة لـ«المؤتمرنت» عن تلقيه بلاغات من المواطنين وأبناء الشهداء عن هذه الحفريات والشكوك التي تدور حول استخدامها وفترة حفرها وما يوجد في باطنها.. مؤكداً أنه نزل إلى الموقع وسارع في إبلاغ الجهات الأمنية والجهات ذات العلاقة للنزول والتحقق من خفاياها..
مضيفاً أن ممثلين من الجهات الأمنية والمحلية والمعنية نزلت إلى الموقع أمس الأول وكلفت فريقاً بالحفر للتاكد من أسباب تواجد هذه الحفريات في هذا الموقع قبل أن يتم فيه بناء فيه الوحدة السكنية.
إلى ذلك طالب عدد من أبناء الشهداء في عدن وأبين ولحج الجهات المختصة الأسراع في الكشف عن أسرار هذه الحفريات الذي يعتقد بأن رفاة أبائهم مدفونة فيها.□